ISSN: 2392-5442, ESSN : 2602-540X
المجلد: 11 العدد: 02 السنة: 2024
الصفحات : 384-368

مجلة المنظومة الرياضية
مجلة علمية دولية تصدر بجامعة الجلفة_الجزائر
تاريخ الإرسال: 20-05-2024 تاريخ القبول: 13-07-2024

بنود مقترحة في عقود البوت (BOOT) لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة بالجزائر

Proposed clauses in BOOT contracts for building sports facilities in professional sports clubs in Algeria

منجحي مخلوف[1]*، بوصلاح النذير[2] ، بن رجم أحمد [3] ، زواوي عبد الوهاب [4] ، بوساق فتيحة [5]

[1] جامعة المسيلة (الجزائر) ، Makhlouf.mendjhi@univ-msila.dz

[2] جامعة المسيلة (الجزائر) ، nadir.bouslah@univ-msila.dz

[3] جامعة المسيلة (الجزائر) ، ahmed.benredjem@univ-msila.dz

[4] جامعة المسيلة (الجزائر) ، abdelouahab.zouaoui@univ-msila.dz

[5] جامعة المسيلة (الجزائر) ، fatiha.boussag@univ-msila.dz

ملخص: هدفت الدراسة الى اقتراح مجموعة بنود لعقود البوت (*BOOT*) لبناء المنشآت الرياضية حيث تشمل هذه البنود الأطراف الثلاث الدولة والقطاع الخاص والنوادي الرياضية المحترفة بالجزائر، وقد شملت الدراسة مجموعة النوادي الرياضية المحترفة الناشطة بالرابطة المحترفة الأولى لموسم 2024/2023، واستخدم المنهج الوصفي وكانت اداة الدراسة استمارة استبيان بمجموع 45 عبارة، وتم استخدام المتوسط الحسابي والمتوسط المعياري وكذا اختبار *T.test* للعينة الواحدة ، وقد خلصت النتائج الى أن أفراد العينة يرون أن البنود المقترحة الملزمة للأطراف الثلاث الدولة والقطاع الخاص والنوادي الرياضية المحترفة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة بالجزائر .

كلمات مفتاحية: عقود البوت ، المنشآت الرياضية ، النوادي الرياضية.

Abstract: The current study aimed to propose a set of clauses related to BOOT contracts for the construction of sports facilities, as these clauses relate to the three parties, namely the state, the private sector, and professional sports clubs. The study included a group of professional sports clubs that are active in the First Professional League for the 2023/2024 season. We used the descriptive approach, and in this study we used a questionnaire consisting of three basic axes and 45 questions. The arithmetic mean and the standard mean were used, as well as the T-test for one sample. The results concluded that the sample members believe that the proposed provisions binding on the three parties allow the implementation of contracts. (BOOT) for building sports facilities in professional sports clubs in Algeria.

Keywords: Boot contracts, sports facilities, sports clubs.

*المؤلف المرسل

1 مقدمة وإشكالية الدراسة :

تشكل المنشآت الرياضية حاضنة مهمة لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية، فهي الجهاز الأساسي الذي يحرك الأفراد داخلها ويؤدون وظائفهم فيها، ولذلك فقد اهتمت الدولة الجزائرية ومن خلالها الهيئات الرياضية ببناء المنشآت الرياضية بغية توسعة الممارسة الرياضية في المجتمع وهذا ما يتطلب تمويل لبنائها قد تعجز عنه الكثير من الدول فتقتصر تواجد المنشآت الرياضية على المدن الكبيرة فقط، وهذا ما ورد في القانون 13-05 المتعلق بتنظيم الانشطة البدنية والرياضية وتطويرها وخاصة في الباب السابع المتعلق بالتجهيزات والمنشآت الرياضية في المادة 149حيث تسهر الدولة والجماعات المحلية بالعلاقة مع الاتحادات الرياضية الوطنية المعنية على انجاز وتهيئة المنشآت الرياضية المتنوعة والمكيفة مع مختلف اشكال الانشطة البدنية والرياضية طبقا للخريطة الوطنية للتطوير الرياضي ، وفي اطار المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى وتطور الجماعات المحلية برامج انجاز منشآت رياضية تربوية جوارية وترفيهية (**الجريدة الرسمية، العدد 39، ص21**) ، ومع دخول الرياضة عالم الاحتراف زادت أهمية المنشآت الرياضية كونها أصبحت تمثل مصدر أساسي في تمويل الهيئات الرياضية بالاستثمار فيها وزيادة حجمها وسعتها وكذا اتصافها بمعايير تضمن أمن وسلامة وراحة الجماهير الرياضية ولزيادة الاستفادة منها أصبح بناء المنشآت الرياضية يأخذ ابعاد مختلفة بمراعاة البيئة والتنمية المستدامة حيث يمكن إطالة الاستفادة منها قدر الامكان ، ومع بروز الاحداث الرياضية العالمية اصبح هناك تنافس بين الدول لاستضافة الاحداث الرياضية بالاستعانة بالقدرات والإمكانات المادية والمتمثلة أساسا في المنشآت الرياضية ولهذا تأخذ المنشآت الرياضية في الغالب ميزانية كبيرة من ميزانية تنظيم الاحداث الرياضية ،كما أن تسيير وصيانة هذه المنشآت يتطلب خبرة وعقلانية ورشادة في التسيير من اجل الحفاظ عليها كمصدر دائم للتمويل لذا فقد أعطت الجزائر لها أهمية كبيرة في سياستها التي تنتهجها في المجال الرياضي فقد شهدت الجزائر بناء عديد الملاعب ذات المعايير الدولية والتي ستكون معيار مهم في استقطاب عديد المنافسات الرياضية والفوز بتنظيم أهم الاحداث الرياضية وفتحت المجال امام الشركات والخواص للاستثمار في المنشآت الرياضية وهو ما ورد في المادة 150من القانون13-05 حيث يمكن للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في اطار التشريع المعمول به، انجاز منشآت رياضية و/ أو ترفيهية و/أو تطويرها واستغلالها بهدف تكثيف مختلف اشكال الممارسات الرياضية وتطوير شبكة المنشآت الرياضية، يستفيد الاستثمار الخاص في هذا المجال من التدابير التحفيزية طبقا للتشريع المعمول به لا سيما الحصول على العقار والتسهيلات (**الجريدة الرسمية ، العدد 39 ص 21**) ، و في بحثنا هذا سنتطرق الى احدى أهم العقود الشائعة في بناء المنشآت الرياضية ومرافقتها في التسيير من طرف القطاع الخاص في مجال البنية الاساسية عن طريق التعاقد بأسلوب البناء والتمليك والتشغيل واعادة الملكية وتسمى بعقود البوت (B.O.O.T) ،حيث تعرف بانها "بالمشروعات التي تعهد بها الحكومة الى احدى الشركات ،وطنية كانت او اجنبية ،وسواء كانت شركة من شركات القطاع العام او الخاص ،لإنشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها مدة من الزمن ،ثم تؤول ملكيته الى الدولة او الجهة الإدارية (**كمال**

طلبة المتولي سلامة، ص25) ولهذا فالجزائر مطالبة بفتح المجال لمثل هذه الاستثمارات لتطوير المجال الرياضي وعليه فقد تم طرح التساؤل التالي:

التساؤل العام:

- هل البنود المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت في بناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة؟

التساؤلات الجزئية:

- هل البنود الملزمة للدولة المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة؟
- هل البنود الملزمة للقطاع الخاص المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة؟
- هل البنود الملزمة للنوادي الرياضية المحترفة المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة؟

2- الفرضية العامة:

-البنود المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة "؛

2-1 الفرضيات الجزئية:

- البنود الملزمة للدولة المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة.
- البنود الملزمة للقطاع الخاص المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة.
- البنود الملزمة للنوادي الرياضية المحترفة المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة.

3-أهمية موضوع الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة الحالية في محاولة اقتراح بنود لتطبيق عقود البوت (BOOT) والتي تعني العناصر الأربعة القائمة على البناء والتملك والتشغيل واعادة الملكية لبناء المنشآت الرياضية للنوادي الرياضية المحترفة بالجزائر، وإبراز دور هذه العقود للاستثمار في مجال المنشآت الرياضية ومردودها على مستقبل الأندية الرياضية المحترفة وفق نظام الاحتراف الرياضي، فمعظم الأندية الرياضية الجزائرية تواجه مشاكل عديدة من جانب المنشآت الرياضية سواء من ناحية الاستعمال أو من ناحية استغلالها كمصدر للتمويل أو الاستثمار ، وهذا الأمر يدفع بها إلى البحث عن حلول وإجراءات وخلق إستراتيجية محكمة واضحة المعالم لزيادة مداخيل الاندية وتطويرها، وهذا من أجل تحقيق نتائج جيدة من ناحية الأداء الرياضي والاقتصادي ، فتجربة القطاع الخاص في تسيير المنشآت الرياضية تلعب دور مهم في نقل الخبرات بعد تحويل الملكية للنوادي الرياضية وهذا الامر يلعب دورا مهما لحل المشاكل الموجودة على مستوى الأندية الرياضية من أجل تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها لمواجهة متطلبات نظام الاحتراف الرياضي. ومن الملاحظ أن هذه البحوث من هذا النوع قليلة وبالتالي لم تأخذ دورها المنشود في بلادنا، في المقابل إن مثل هذه البحوث حظيت بالعناية اللازمة في العالم.

4-أهداف الدراسة:

من الطبيعي أن لكل دراسة غايات تجري من ورائها وأهداف تسعى إلى الوصول إليها، من أجل تقديم البديل، أو تعديل ما يجب تعديله، وتبقى الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها المشكلة هدف كل دراسة ويمكن حصر أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1- الوصول الى معرفة ما اذا كانت البنود المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة

2- الوصول الى معرفة ما اذا كانت البنود الملزمة للدولة المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت في بناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة.

3- الوصول الى معرفة ما اذا كانت البنود الملزمة للقطاع الخاص المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت في بناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة.

4- الوصول الى معرفة ما اذا كانت البنود الملزمة للنوادي الرياضية المحترفة المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت في بناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة.

5-الدراسات السابقة والمشابهة :

وفقا لموضوع دراستنا المتمثل في اقتراح بنود عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية فقد قمنا بالبحث عن الدراسات السابقة والمشابهة قصد جعلها الحجر الأساس لدراستنا واستثمارها في الدراسة الحالية حيث لاحظنا أنها قليلة ، ومن هذه الدراسات نجد:

– الدراسة الأولى: بعض متطلبات إدارة المنشآت الرياضية في إنجاح الاحتراف بالجزائر. (إسماعيل مقران 2010.)

وجاءت الإشكالية كما يلي: هل تساهم بعض متطلبات إدارة المنشآت الرياضية في إنجاح الاحتراف بالجزائر.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية شملت رؤساء النوادي الرياضية المحترفة الناشطة بالرابطة الأولى ومديري المركبات التابعة لها واعتمد الباحث علة الاستبيان كأداة للدراسة.

ومن نتائج هذه الدراسة:

-أن القوانين التي تنظم سير إدارة المنشآت الرياضية تتماشي مع نظام الاحتراف الرياضي بالجزائر.

-إن النصوص القانونية تشجع في الاستثمار في الهياكل والمنشآت الرياضية وكذلك الهيكل التنظيمي الموجود حاليا يتماشى ونظام الاحتراف.

إن المشرفين على إدارة المنشآت الرياضية لهم الكفاءة اللازمة لمواكبة تطبيق نظام الاحتراف.

الدراسة الثانية:"تسيير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية في الجزائر منذ الاستقلال.

عالجت الدراسة الإشكالية التالية: ماهي مكانة تسيير الموارد البشرية في المنشآت الرياضية الجزائرية وما مدى استفادة الثانية من مزايا الاولي.

استخدم المنهج التحليلي وتم اختيار 30 إطار بمديرية الشباب والرياضة لولاية الجزائر كمجتمع للدراسة والملاحظة والاستبيان كأداتين للدراسة .

وجاءت النتائج كما يلي: ان جل المنشآت الرياضية لولاية الجزائر لا يلبي متطلبات الممارسة الرياضية على مستوي الولاية. واستخدام المنشآت الرياضية الموجودة من قبل جهات مختلفة وفي نقص ميزانية خاصة للصيانة الدائمة اصبحت متدهورة في حين تبقي المنشآت الرياضية الجديدة عبارة عن مشاريع في طور التنفيذ

-المهام الإدارية في الأندية الرياضية لا يخضع توزيعها إلى تسلسل محكم، وتؤدى بعشوائية دون تولي المختصين لهذه المهام بصفة دائمة.

-المسيرين في الأندية الرياضية لا يعتمدون على الأسس العلمية حديثة لممارسة نشاطهم ما ينجم عن ذلك نقص الفعالية في الإدارة.

الدراسة الثالثة: (التزامات وحقوق المتعاقدين في تنفيذ عقود التشييد والاستغلال والتسليم ال B.O.T). هدفت الدراسة الى استخلاص القواعد العامة التي تحكم التزامات وحقوق المتعاقدين في تنفيذ هذه العقود على ضوء عدم صدور قانون موحد ينظم عقود البوت وكذا محاولة ايجاد نوع من التوفيق والتوازن بين مصلحة شركة المشروع والمحافظة على حقوقها المالية وبين المصلحة العامة والتي تقتضي الاعتراف لجهة الادارة بسلطات لا نجد مثيلا لها في عقود القانون الخاص. ويبرر ذلك دائما بمقتضيات الصالح العام وضرورة سير المرفق العام بانتظام.

ومن بين نتائج هذه الدراسة :

إن عقود البوت تتسم بعدة خصائص اساسية وسمات ذاتية تميزها عن غيرها من العقود

- انها تبرم بين الدولة أو احدي الجهات الادارية التابعة لها وطرف خاص والغاية منها تشييد مرافق عامة لاشباع حاجات وتقديم خدمات ذات نفع عام وذلك كله تحت رقابة الجهة الادارية المتعاقدة وثبوت ملكيتها للمرفق طوال مدة تنفيذ العقد .

- وخلصت الدراسة الى منح الامتياز لمدة 99عاما مرة واحدة سيكون امرا صعبا جدا اذ سيترتب اليه تطويل مدة الاستغلال والادارة للمرفق دون اعتبار لما قد يأتي به الزمن من تطوير أو تحديث، لذلك الانسب تحديد هذه المدة بمدة معقولة على إن يتم التجديد لذات المستثمر اذا اثبت جديته وجدارته في التطوير والتحديث لذلك كانت مدة 99 عاما محل نقد من الفقه ..

الدراسة الرابعة: النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية – دراسة مقارنة . (حسن أحمد الشافعي2009.)

ويهدف هذا البحث الى دراسة وتأصيل هذا النوع من العقود، والذي يسمى عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، والذي يتم بمشاركة القطاع الخاص في مجالات البنية الأساسية للدولة ، من خلال دراسة الإطار القانوني لجميع جوانب العقد الاقتصادية والفنية ، بهدف تقديم تغطية شاملة يمكن الرجوع اليها عند الحاجة وقت انشاء هذه المشروعات الممولة من القطاع الخاص .

كما هدفت الدراسة الى بيان أهم المجالات التي تستخدم فيها هذه العقود، ومدي جواز التعاقد بهذا الاسلوب في بعض المجالات الحساسة مثل المجال الحربي، كما يركز البحث على بيان أهم مزايا وعيوب هذه العقود، لتعظيم الفائدة منها وتقليل العيوب والمخاطر.

كما ركزت الدراسة على نقل التكنولوجيا وتدريب الايدي العاملة تدريبا تقنيا كاملا، بحيث لا يقتصر التدريب على ادارة الآلات، وانما يمتد ليشمل الصيانة والاصلاح، والابتكار لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال التكنولوجي

كما يبحث في الضمانات الحقيقية لضمان احترام ما تتضمنه هذه العقود من الشروط ، سواء من خلال القضاء أو التحكيم ، مع بيان ما وصلت اليه الدول الأخرى في هذا المجال .

وذلك من خلال استخدام المنهج الاستقرائي .

وتبين من الدراسة ضرورة توافر عدد من العوامل والضوابط لكي تنجح هذه العقود ، ويتمثل ذلك في انه يجب إن يكون للمرفق طبيعة اقتصادية من حيث انه يدر ربحا ماليا مناسبا لتشغيله .

كما يلزم إن تكون مدة الامتياز كافية للسماح بتشغيل المشروع لفترة معقولة ليست بالقصيرة ولا بالطويلة تكفي سداد التكاليف وتحقيق الارباح اللازمة .

وعلى الدولة حتى تنجح هذه المشروعات ضرورة دعمها في كافة مراحلها وخاصة الدعم السياسي والاداري لإزالة جميع المعوقات البيروقراطية والادارية، والعمل على وجود النصوص الدستورية والتشريعية التي تسمح للقطاع الخاص بالتمويل والتشغيل والادارة.

6-دراسة ومناقشة نتائج الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على هذه الدراسات تبين أنها تناولت في مجملها نقاطا وأبعادا مختلفة ولا توجد من بينها دراسة واحدة تكون قد تعرضت للموضوع أو تناولته كوحدة واحدة، إضافة إلى أن بعض الدراسات تم إجراؤها في بيئات عربية وأجنبية مختلفة لكل منها مميزاتها وخصائصها، وتم تطبيق هذه الدراسات على بعض الإدارات والمؤسسات الرياضية وبعض الهيئات والنوادي الرياضية. واستخدمت هذه الدراسات في مجملها المنهج الوصفي باستعمال أدوات للبحث منها الملاحظة والاستبيان والمقابلات الشخصية.

ومعظم الدراسات عمدت الى ذكر بعض المؤشرات التالية:

كل تلك المؤشرات جعلت الباحثين يقفون على نتائج هذه الدراسات ويسايرونها في النقاط المشتركة حتى يمكن معالجة الموضوع بأفضل طريقة. وقد كانت الانطلاقة على ضوء نتائج هذه الدراسات. وساعدت هذه الأخيرة في:

- أعطت ثراء في البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة.
- تحديد وصياغة تساؤلات واهداف الدراسة.
- استخدام المنهج الوصفي الملائم لطبيعة الدراسة.
- تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة.
- تحديد أدوات الملائمة لجمع البيانات والتي تمثلت في استمارة الاستبيان.
- تحديد الأسلوب الإحصائي المناسب للدراسة.

الجانب التطبيقي :

1- الدراسة الاستطلاعية:

تشكل الدراسة الاستطلاعية أهمية كبيرة للبحوث العلمية فهي الخطوة الميدانية الأولى التي تهدف الى الإحاطة بموضوع البحث حيث يمكن من خلالها معرفة اهم الجوانب المراد دراستها، فالبحوث الاستطلاعية هي تلك البحوث التي تتناول موضوعات جديدة، لم يتطرق إليها أي باحث من قبل ولا تتوفر عنها بيانات أو معلومات أو حتى يجهل الباحث كثيرا من أبعادها وجوانبها. (**ناصر ثابت، ص 47**)

وكون الموضوع الحالي له من أهمية تمثلت في معرفة مدى قبول البنود المقترحة لتطبيق عقود البوت في بناء المنشآت الرياضية للنوادي الرياضية المحترفة ومدى أهمية تسيير وإدارة واستغلال هذه المنشآت كمصدر في تمويل هذه الاندية عن طريق الاستثمار والتسويق والرعاية للمنشآت الرياضية .

وقد تم إجراء الدراسة الاستطلاعية في الفترة الممتدة من 02 جانفي 2024 إلى 20 من نفس الشهر على عينة تعدادها 06 أعضاء لمجلس إدارة الناديين واللذان ينشطان في الرابطتين المحترفتين الأولى و الثانية وهما: نجم شباب مقرة، و رائد القبة. وكان الهدف من الدراسة:

- التعرف على مدى إمكانية تطبيق الدراسة ميدانيا .
- جمع البيانات والمعلومات التي تخدم دراستنا .
- تنقيح أداة الدراسة وحساب الخصائص السيكومترية لها

2- مجالات الدراسة:

تمثلت مجالات الدراسة فيما يلي:

أ- المجال المكاني: اقتصرت الدراسة على بعض الأندية الرياضية المحترفة بالرابطتين الأولى والثانية في الجزائر.

ب- المجال الزماني: أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية من فيفري 2024 إلى نهاية مارس 2024.

3- الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

هناك شروط معيارية يجب مراعاتها خلال انجاز الاختبارات وفقا للأسس العلمية الصحيحة والمتمثلة في:

3-1 **معامل الصدق:** تعتبر درجة الصدق هي العامل الأكثر أهمية بالنسبة للمقاييس والاختبارات وهو يتعلق أساسا بنتائج الاختبار (**محمد حسن علاوي ، ص321**). كما يشير "تايلر" أن الصدق يعتبر أهم معيار يجب توفره في الاختبار.(**محمد صبحي، ص183**).

أ-الصدق الظاهري:

اعتمد الباحثون على الصدق الظاهري فهو أحسن طريقة لاستخراج درجة صدق القياس، فالصدق الظاهري يعتمد على أساس ملاحظة القياس ومحتوياته.

ويعني الصدق الظاهري أن الاختبار صادق في صورته الظاهرة، ويدل المظهر العام لعباراته على أنه مناسب للمختبرين، وذلك بوضوح عباراته وتعليماته ومستويات الصعوبة في الاختبار.(**ليلى السيد فرحات، ص122**).

وباستعمال طريقة استطلاع أراء المحكمين فقد قمنا بعرض استمارة الاستبيان مرفقة بالفرضيات والإشكالية على 7 أساتذة في الاختصاص يشهد لهم بالخبرة في ميدان البحث العلمي، وقد توافقت آراءهم على صدق استبيان هذه الدراسة ويحقق الهدف الذي وضع لأجله، و تم اعتماد الأسئلة التي وافق عليها الأساتذة المحكمين.

3-2 معامل الثبات:

معامل الثبات له أهمية بالغة في عملية بناء وتقنين الاختبارات، فهو يعني أن يكون الاختبار على درجة عالية من الدقة والإتقان فيما وضع لقياسه وتعتبر درجة الثبات عالية كلما اقتربت القيمة الصحيحة إلى الواحد.

ووفقا لطبيعة الدراسة فقد تم استخدام طريقة (ألفا كرونباخ – alpha cronbach) للتأكد من معامل الثبات لهذه الدراسة.

جدول رقم (01) يبين درجة ثبات أداة الدراسة.

المحاور	معامل الثبات	عدد عبارات كل محور
المحور الأول	**.976**	**08**
المحور الثاني	**.837**	**24**

المحور الثالث	.953	13
ثبات أداة الاستبيان ككل	.878	45

نلاحظ من خلال الجدول(01) أن درجة الثبات بالنسبة للمحاور عالية تتراوح مابين (0.837 إلى 0.976) وهي تقترب من القيمة واحد وهذه القيمة مؤشرا على صلاحية أداة الدراسة للتطبيق بغرض تحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن أسئلتها، مما يؤكد ثبات النتائج التي يمكن الحصول عليها عند تطبيقها.

3-3 صدق ثبات الأداة: استخدم الباحثون ايضا الصدق المنطقي وذلك بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح في الجدول أدناه. **جدول(02)**: يبين صدق ثبات أداة الدراسة.

المحاور	معامل الثبات	صدق الثبات	عدد عبارات كل محور
المحور الأول	.976	.987	08
المحور الثاني	.837	.914	24
المحور الثالث	.953	.976	13
صدق ثبات أداة الاستبيان ككل	.878	.937	45

نلاحظ من الجدول (02) أنه تراوح الصدق المنطقي لمحاور الاستبيان بين(.914) و(.987) أما الصدق المنطقي للأداة ككل فبلغ (.937) مما يدل على أن الاستبيان يتمتع بصدق منطقي عال بجميع محاوره.

4- مجتمع الدراسة: هو جميع الأفراد أو الأحداث أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، (**حسن احمد الشافعي، ص45**) .وضمن الموضوع المعالج يتجسد مجتمع بحثنا في بعض الأندية الرياضية المحترفة بالرابطتين الأولى والثانية والمقدر عددها ب12نادي.

جدول رقم (03) يوضح أندية الرابطة المحترفة الأولى والثانية للموسم 2024/2023

الرقم	أندية الرابطة المحترفة الأولى	أندية الرابطة المحترفة الثانية
01	اتحاد مدينة خنشلة	مولودية باتنة
02	اتحاد واد سوف	ترجي مستغانم
03	وفاق سطيف	شباب باتنة
04	اتحاد بسكرة	مولودية العلمة
05	مولودية الجزائر	مستقبل واد سلي

06	شبيبة الساورة	اولمبي المقرن

5- عينة البحث وكيفية اختيارها:

إن اختيار عينة البحث يعتبر من الخطوات الأساسية والمهمة للبحث واختيارها يتم وفق طبيعة مشكلة البحث وأهدافه، لأن طبيعة البحث وفروضه تتحكم في خطوات تنفيذه واختيار أدواته. **(عبد اليمين بوداود، ص50)**.

وفي دراستنا هاته فقد اخترنا عينة الدراسة بطريقة عشوائية بسيطة بالنسبة للأندية وتمثلت في 18 ناديا ينشطون بالرابطتين الأولى والثانية المحترفة وهي على التوالي الرابطة المحترفة الأولى (اتحاد مدينة خنشلة – اتحاد واد سوف – وفاق سطيف – اتحاد بسكرة مولودية الجزائر – شبيبة الساورة) بالنسبة لأندية الرابطة الثانية المحترفة وهي (مولودية باتنة – ترجي مستغانم – شباب باتنة – مولودية العلمة مستقبل واد سلي – اولمبي المقرن).

وقد تم توزيع الاستبيان على ثلاثة من أعضاء كل نادي رياضي بالرابطتين المحترفتين الأولى والثانية يمثلون سواء رئيس النادي أو رئيس مجلس الإدارة وعضوين آخرين من مجلس إدارة النادي الرياضي .

وهي تمثل 12 من 30 أي ما يعادل نسبة 40٪ وهي نسبة تمكننا من المعالجة الإحصائية للبيانات.

وتم اختيار العينة العمدية حيث تم توجيه استمارات الاستبيان إلى ثلاث أعضاء لكل نادي محترف يتمثلون في: – رئيس النادي و رئيس مجلس الإدارة –عضوين من مجلس الإدارة.

الجدول رقم:(04) يوضح توزيع الاستمارات على أفراد العينة.

عدد الاستبيانات	التوزيع	العدد المسترجع	العدد المفقود	العدد المستبعد	العدد النهائي
الأندية التي شملتها الدراسة	12	12	0	/	12
عدد الاستمارات الموزعة على الأندية	36	36	0	/	36

6- المنهج المستخدم:

وفقا لطبيعة الموضوع المعالج في دراستنا هذه، والذي نقوم من خلالها بوصف الظواهر التي تتمحور عموما على اقتراح بنود لتطبيق عقود البوت في بناء المنشآت الرياضية للأندية الرياضية المحترفة، فإن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تبحث عن سير العقل وتحديد عملياته.

ووفقا لدراستنا فقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لتحقيق متطلبات هذا البحث بأسلوب التقارير السردية، وهو أسلوب يعتمد على استقراء الدراسات السابقة في مجال الظاهرة الاجتماعية قيد البحث، وفي مجال فلسفة

المنهج العلمي حيث يذكر **محمد شاهين** عن الفيلسوف (**أرنست ناجل**)، أن مفهوم المنهج العلمي عبارة عن تقنية ابتكرها العلماء للتحكم في مجرى الأشياء وهو بذلك مكون من مكونات البحث العلمي وعلى العلماء أن يجددوا من تقنياتهم دون تكرار أو تجميد فاصطناع المنهج يؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية ضمن شروط منضبطة ومختارة بعناية، فالانتقال من الحقائق إلى المبادئ أو العكس سمة واضحة للعلم في الوعي العلمي المعاصر والمزج بينهما أمرا في غاية الأهمية فهي الخصائص التي تميز المنهج العلمي أو المنهجية المعاصرة. (**محمد شاهين ، ص 75**.)

7- أدوات الدراسة:

أولا: الاستبيان:

استعملنا كوسيلة للبحث العلمي الاستبيان الموجه لرؤساء الأندية الرياضية وأعضاء مجلس الإدارة للنوادي الرياضية المحترفة بالرابطتين الأولى والثانية، تم عرض النتائج من وراء ذلك ودراستها عن طريق المعالجة الإحصائية باستعمال اختبار T. TEST وإعطاء دلالته الإحصائية بمقابلته بالفرضيات بعد ذلك، وبعد كل هذه الخطوات نقدم تفسير النتائج واستخراج خلاصات نقابلها مع فرضيات البحث السابقة.

1. **استمارة الاستبيان الموجهة إلى رؤساء الأندية الرياضية المحترفة** : تضمنت 45 عبارة.

أ – المحور الأول: البنود الملزمة للدولة التي تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية

ب – المحور الثاني: البنود الملزمة للقطاع الخاص التي تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية

ج- المحور الثالث : البنود الملزمة للأندية الرياضية المحترفة التي تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية

8- متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: تمثل في البنود المقترحة في عقود البوت (BOOT) .

المتغير التابع: تمثل في بناء المنشآت الرياضية

9- إجراءات التطبيــق الميداني:

بعد اعداد الصيغة النهائية لاستمارة الاستبيان بدأنا في توزيعها، حيث تم توزيع الاستمارات في تاريخ 10 مارس 2024، وتم استرجاعها بتاريخ 20 أفريل 2024، وبعدها شرعنا في عملية التفريغ وإخضاع البيانات المتحصل عليها على المعالجة الإحصائية.

10- الأساليب المستعملة في المعالجة الإحصائية:

قصد معالجة البيانات الإحصائية تم استعمال برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (spss) نسخة 22 حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية التالية:

1- المتوسط الحسابي والمتوسط المعياري .

2- معامل الثبات (ألفا كرونباخ – alpha cronbach) للوقوف على مدى ثبات الأداة.

3- اختبار T (T. TEST) للعينة الواحدة .

11- تحليل ومناقشة الفرضيات:

الجدول رقم (05) يوضح ترتيب العبارات عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

الرقم	العبارات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
محور1	أ- الدولة				
1	- اعداد الإطار القانوني الذي يسمح بتطبيق العقود	36	4,5185	0,72008	10
2	- اعداد دراسة جدوى اقتصادية أولية للعقود	36	4,6481	0,67733	9
3	- ابرام اتفاقية امتياز مع القطاع الخاص توضح التزامات وحقوق أطراف العقود	36	4,8148	0,39210	5
4	- الإعلان عن اجراء المناقصات وفق معطيات المشاريع .	36	5,0000	0,00000	1
5	- تعيين مراقبين لتنفيذ بنود العقود.	36	3,7037	1,31220	44
6	- لها الصلاحية في سحب اعتماد الاستغلال في حالة الاخلال بشروط استغلال المنشآت وفق بنود العقد	36	3,9074	1,01440	35
7	- تذليل الإجراءات الإدارية المسهلة لعملية انتقال الملكية والاستغلال	36	4,8148	,39210	6
8	- الاعتماد على نظام مالي يسمح بسهولة حركة الأموال	36	3,8148	1,22973	39
محور2	القطاع الخاص				
	أ- شركة المشروع				
9	- اعداد دراسة جدوى للمشروع .	36	4,0741	0,98770	30
10	- تقديم عرض المشروع لتنفيذه	36	3,8519	1,05343	38
11	- تكوين شركة المشروع .	36	3,7778	1,23879	41
12	- تحصيل حصة رأس مال من كل المؤسسين والشركاء .	36	4,1481	0,89879	26
13	- ابرام عقود الامداد والاقتراض .	36	3,8519	1,30900	37

14	- الالتزام بسداد الدين امام الشركات الممولة	36	3,8519	1,26502	36
	ب - مقاول الاعمال الهندسية والبناء				
15	- اعداد تصاميم البناء بالمعايير الدولية	36	3,7593	1,25796	42
16	- توريد المعدات الخاصة بالمشروع	36	3,9259	1,22631	33
17	- الاعتماد على شركاء ذوي خبرة ميدانية	36	3,7407	1,30580	43
18	- الاعتماد على شركاء ذوي القدرة المالية الكافية	36	3,9630	1,18103	32
19	- مراعاة السعر المتفق عليه حسب العقد	36	3,9630	1,33124	31
	ج - موردو المعدات والأجهزة				
20	- توريد المعدات الثقيلة للمشروع	36	3,9259	1,06136	34
21	- اعتماد التكنولوجيا الحديثة	36	4,2222	0,92485	22
22	- احترام الأسعار المتفق عليها	36	4,1111	0,96479	29
	د - شركة التشغيل والصيانة				
23	- احترام الاتفاقيات المبرمة للتشغيل	36	4,4444	0,53787	15
24	- مراعاة الكفاءة في التشغيل	36	4,3704	0,62333	16
25	- المواظبة على الصيانة من اجل المحافظة على المردودية	36	4,1111	1,04008	28
26	- استغلال كل المرافق والفضاءات	36	4,2222	0,92485	20
27	- ضمان تسليم الملكية بالشروط المتفق عليها في العقد	36	4,2222	1,04008	23
	هـ - مؤسسات التمويل				
28	- تقام دراسة جدوى المشروع بمعرفة المؤسسة الممولة	36	4,1852	0,84840	25
29	- اعداد برنامج مالي واضح يحدد مصادر التمويل وحجمه والسداد	36	4,2222	0,92485	21
30	- توافر إمكانية التأمين على أصول المشروع	36	4,1296	1,04694	27
31	- ضمان مخاطر سعر الصرف	36	4,2222	0,69137	24
32	- الاعتماد على نظام مالي سلس وآمن	36	4,4815	0,57432	11
محور3	- النادي الرياضي المحترف				

	- اثناء فترة استغلال القطاع الخاص للمشروع				
33	- يؤسس العقد على أساس ان النادي طرف أساسي في المشروع	36	4,8148	0,39210	7
34	- يستغل النادي المشروع اثناء التشغيل	36	5,0000	0,00000	2
35	- يلتزم النادي بالحفاظ على الهياكل والمنشآت الرياضية اثناء التشغيل	36	5,0000	0,00000	3
36	- يضمن النادي مشاركات في البطولات والمسابقات من اجل زيادة فرص الاستثمار	36	4,8148	0,39210	8
37	- يضمن النادي نتائج تمكنه من زيادة جماهيره ومتابعيه	36	4,3704	0,78419	17
38	- يدفع النادي نظير استغلاله للمنشآت الرياضية	36	4,3704	0,78419	18
	بعد استلام المشروع من طرف النادي الرياضي				
39	- يستلم النادي المنشآت وفق الشروط المنصوص عليها في بنود الاتفاق	36	5,0000	0,00000	4
40	- تمثل الدولة الطرف الضامن لانتقال الملكية وفق الشروط المنصوص عليها في العقد	36	4,3704	0,78419	19
41	- يضمن القطاع الخاص نقل خبرة التسيير الإداري للمنشآت	36	3,6481	1,31977	45
42	- يستغل النادي المنشآت وفق المعايير المتفق عليها	36	4,4444	0,79305	12
43	- يضمن النادي وجود خطة للتسيير واستغلال المنشآت	36	4,4444	0,79305	13
44	- يحق للدولة ايفاء لجنة لمراقبة التسيير بالمنشآت	36	3,7963	1,35116	40
45	- يتكفل النادي بالتزامات الناتجة عن استغلال المنشآت (الضرائب - الفواتير - التأمين ..)	36	4,4444	0,79305	14
مج	**المحوركك**	/////	191,5185	38,18291	///

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ترتيب العبارات تم تحديده بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وبالتالي فإن كل المتوسطات الحسابية المستخرجة لأفراد عينة الدراسة من خلال استجاباتهم على عبارات هذا المحور ومنه فإن هذه المتوسطات جاءت حسب الترتيب التنازلي، كما يلي:

جاءت العبارات (1-2-3-4-7- 33-34-35-36-39) كأعلى عشر بنود ضمن البنود المقترحة والأكثر أهمية والتي تراوح متوسطها المعياري ما بين 0.000 و 0,72008 ومتوسط حسابي ما بين **5.00** كأعلى متوسط حسابي و**4.51** كأدنى متوسط حسابي أنها كلها مرتفعة، وعليه فأفراد العينة يرون أن على الدولة اعداد الإطار القانوني الذي

يسمح بتطبيق عقود البوت وفق دراسة جدوى اقتصادية أولية لهذه العقود كما أن عليها ابرام اتفاقية امتياز مع القطاع الخاص توضح التزامات وحقوق أطراف العقود وكذا الإعلان عن اجراء المناقصات وفق معطيات المشاريع وكذلك تذليل الإجراءات الإدارية المسهلة لعملية انتقال الملكية والاستغلال لهذه المنشآت الرياضية

وبالنسبة للطرف الثالث وهو الأندية الرياضية فيرى افراد العينة أنه يجب أن يؤسس العقد على أساس ان النادي طرف أساسي في المشروع ويستغل النادي المشروع اثناء التشغيل كما أنه يلتزم النادي بالحفاظ على الهياكل والمنشآت اثناء التشغيل ويضمن النادي مشاركات في البطولات والمسابقات من اجل زيادة فرص الاستثمار ويستلم النادي المنشآت وفق الشروط المنصوص عليها في بنود الاتفاق وهذه هي العبرات العشر الأولى التي كانت الأعلى في متوسطها الحسابي في حين تأتي باقي العبارات اقل وبهذا تؤكد آراء افراد العينة على قبول البنود المقترحة لتطبيق عقود البوت ، اذ أن تطبيق مثل هذه العقود يوفر على الدولة ميزانية بناء المنشآت الرياضية وكذا ميزانية التسيير وفي الغالب تكون ميزانية مرتفعة ومكلفة ، كما أن تمليك المنشآت الرياضية للقطاع الخاص قصد التسيير يأتي ضمن السياسة العامة للدولة التي تقتضي الحوكمة والرشادة في التسيير والتي يجب أن تنقل كخبرة للنوادي الرياضية المحترفة .

نصت الفرضية العامة: " البنود المقترحة تسمح بتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية بالنوادي الرياضية المحترفة."؛ وبعد المعالجة الإحصائية تحصلنا على النتيجة التالية:

الجدول رقم 06 : يوضح مستوى استخدام عينة افراد الدراسة لتطبيق النموذج المقترح لعقود البوت

المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسط الحسابي والفرضي	T.test	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
البنود المقترحة لتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية	54	417.66	87.53	309	108.66	9.123	53	0.000	دال عند 0.01

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر الى المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحاور ككل من استبيان البنود المقترحة لتطبيق عقود البوت لبناء المنشآت الرياضية والذي قدر ب 417.66 وانحراف المعياري بلغ 87.53 انه اعلى تماما من المتوسط الفرضي لهذه المحاور والمقدرة بـ 309؛ وبناء على متوسط الفرق والمقدر بـ 108.66 نلاحظ أنه موجب أي ان الفرق لصالح المتوسط الحسابي على المتوسط النظري وبالتالي يمكن القول ان مستوى استخدام افراد عينة الدراسة لتطبيق النموذج المقترح لعقود البوت مرتفع وما يؤكد ذلك هو قيمة اختبار الدلالة الإحصائية T.test للعينة الواحدة التي بلغت عند درجة الحرية 3 ومستوى الخطأ 0.01 كانت (9.123) وهي قيمة موجبة ودالة احصائيا ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ 1%. وعليه فأفراد العينة يجيبون بأن البنود المقترحة تسمح بتطبيق عقود

البوت لبناء المنشآت الرياضية وهذه البنود ملزمة للأطراف الثلاث وهي الدولة والقطاع الخاص والنوادي الرياضية المحترفة فبالنسبة للدولة فيقع على عاتقها رعاية هذه العقود وتوفير المناخ القانوني الملائم وفق البيئة الجزائرية وكذا تسهيل الإجراءات الإدارية كون هذه العقود تتطلب كثير من الإجراءات المعقدة كنقل الملكية لأطراف العقد وكذا تسهيل حركة الأموال كما أنها تلعب دور المراقب لتنفيذ مختلف بنود العقد وكذا تسيير المنشآت وفق ما تم الاتفاق عليه ضمن العقود المبرمة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القطاع الخاص يتوجب عليه المرور عبر عدة مراحل واستخدام الشركات المناولة فشركة المشروع عليها اعداد دراسة جدوى للمشروع واعداد تصاميم البناء بالمعايير الدولية وابرام عقود الامداد والاقتراض ، كما يتطلب من شركة التشغيل والصيانة اعتماد الكفاءات في التسيير والصيانة الدائمة للمنشآت الرياضية ، أما بالنسبة للطرف الثالث وهو النوادي الرياضية المحترفة فعليها ضمان الأداء ودفع مستحقات استغلال المنشآت الرياضية أثناء ملكية القطاع الخاص لها ، ثم بعد نقل الملكية لها فعليها تسيير المنشآت وفق خطة استراتيجية تضمن الاستثمار الأمثل للمنشآت الرياضية وهنا يمكن للدولة أن تكون مراقب لتسيير هذه المنشآت وعلى النادي التكفل بالتزامات الناتجة عن استغلال المنشآت كدفع الضرائب و الفواتير و التأمين ، وبهذا يمكن القول ان الفائدة تشمل الأطراف الثلاث فالدولة قد ازاحت العبء المالي والإداري لبناء المنشآت الرياضية وبالنسبة للقطاع الخاص فهي فرصة لاستغلال المنشآت الرياضية والاستثمار فيها وتحقيق عاوئد مالية أما النوادي الرياضية المحترفة فامتلاكها للمنشآت الرياضية يمكنها من الانطلاق الحقيقي نحو الاحتراف الرياضي .

خاتمة :

من خلال دراستنا هذه والتي حاولنا فيها اقتراح مجموعة بنود تخص عقود البوت (BOOT) لبناء المنشآت الرياضية حيث تشمل هذه البنود ثلاث اطراف مهمة في العقد وهي الدولة التي ترعى هذه العقود ثم القطاع الخاص والذي يشكل خبرة في البناء والتسيير ثم النوادي الرياضية والتي عليها أن تواكب تسيير المنشآت الرياضية من خلال استغلالها الى حين نقل الملكية من القطاع الخاص الى النوادي الرياضية المحترفة وهذا ما يجعل هناك فرصة لنقل الخبرة في التسيير للنوادي الرياضية وبهذا تكون الدولة قد ازاحت العبئ المالي والإداري لبناء المنشآت الرياضية كما أن تسيير القطاع الخاص للمنشآت الرياضية يسمح بالمحافظة على هذه المنشآت الرياضية المكلفة ، وتطبيقا لهذه الفكرة فقد تم انجاز هذه الدراسة والتي شملت النوادي الرياضية المحترفة بالجزائر من خلال طرح استمارة استبيان واخضاعها لاختبارات إحصائية وجاءت نتائج الدراسة بإيجاب ، حيث تم قبول البنود المقترحة لعقود البوت ، بمحاورها الثلاث ، وجاءت مقترحات الدراسة كالتالي : ضرورة المراجعة القانونية لمثل هذه العقود وفق ما يميز البيئة الاستثمارية والرياضية الجزائرية ، خلق مؤسسة إدارية تقوم على انفاذ أحكام القانون المنظم لعقود البوت (BOOT) ، اشراك القطاع الخاص في التسيير من اجل ضمان رشادة التسيير ، إعطاء فرصة للنوادي الرياضية المحترفة في امتلاك منشآت رياضية من أجل انطلاق مشروعها الاستثماري المتكامل ، التأكيد على معايير انجاز المنشآت الرياضية وفق ما تتطلبه تراخيص المنشآت الرياضية للاتحادات الدولية للرياضة واستجابتها للتطور التكنولوجي الحاصل في ميدان الرياضة .

المراجع:

أ– القوانين :

– الجريدة الرسمية، العدد 39 ، الجزائر ، 2013 .

ب– الكتب :

– إسماعيل مقران:"إستراتيجية الإدارة الرياضية للاتحاديات ودورها في كيفية تسيير النوادي والمنتخبات في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2010.

– حسن احمد الشافعي، سوزان احمد علي مرسي:"ميدان البحث العلمي"، منشأة المعارف، د.ط، الإسكندرية، 1999.

– حسن أحمد الشافعي، عبد الرحمان أحمد السيد:"إستراتيجية للاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2009.

– عبد اليمين بوداود: مناهج البحث العلمي في علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر،2010.

– كمال طلبة المتولي سلامة،النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية ،دار النهضة العربية ،القاهرة .

– ليلى السيد فرحات: "القياس و الإختبار في التربية الرياضية"، مركز الكتاب للنشر، عمان، ط1 ، 2001.

– محمد حسن علاوي، محمد نصر الدين رضوان: "القياس في التربية الرياضية وعلم النفس الرياضي"، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، مصر، 1996.

– محمد شاهين: فلسفة المنهج العلمي–رؤية نقدية–، مطبعة العقيد، د ط، مصر.

– محمد صبحي:" القياس والتقويم في التربية البدنية والرياضية"، دار الفكر العربي، ط3 ، القاهرة، مصر، 1996.

– ناصر ثابت:" أضواء على الدراسة الميدانية "، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت، 1984.